

جامعة دمنهور كــلية الآداب

مادة: المنظمان العالمية والإقليمية

الغرقة التالتة – قسم السياسة الفرقة التالتة – قسم السياسة

المحاضرة رقم ١

- ◄ أولاً: أهمية مجلس الأمن:
- يتمتع مجلس الأمن بأهمية خاصة، بالنسبة لسائر فروع منظمة الأم المتحدة، باعتباره الأداة التنفيذية للمنظمة الدولية.
 - ◄ ثانيًا: تشكيل مجلس الأمن:
- ✓ نصت المادة (٢٣) من ميثاق منظمة الأم المتحدة بعد تعديلها بموجب قرار الجمعية العامة رقم
 ١٩٩١ الصادر في ١٧ ديسمبر ١٩٦٣، والذي دخل دور النفاذ اعتبارًا من ٣١ أغسطس عام ١٩٦٥ على أن:
- «۱- يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوًا من «الأم المتحدة» وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس، ويراعي في ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء «الأم المتحدة» في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى. كما يراعي أيضًا التوزيع الجغرافي العادل.

- ا- ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار في أول انتخباب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم لمدة سنة واحدة، والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.
 - ٣- يكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد».
 - ▶ ويتضح من هذا النص أن مجلس الأمن يشمل في عضويته طائفتين متميزتين من الأعضاء:
- ◄ (أ) الأعضاء الدائمين المعينين بالإسم فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من الميثاق وهم «
 جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية ».
- ◄ ويعد هذا الحكم استثناء من الأصل العام في الميثاق، الذي يجعل العضوية في فروع الأم المتحدة تتحدد بالانتخاب داخل الجمعية العامة.
- لا كان أى تعديل فى الميثاق يتطلب وفِّقا لنص المادتين ١٠٨ و ١٠٩ موافقة هذه الدول الكبرى، فإنه من المستبعد تصور تعديل هذا الحكم.

- (ب) أما فئة الأعضاء غير الدائمين فتنتخبهم الجمعية العامة، (بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت) لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخابهم مباشرة بعد انتهاء مدتهم، وذلك حتى لا يترتب على الفرض العكسى وجود دول أو دول بصورة شبة دائمة، كما كان الحال في مجلس عصبة الأم، وحتى يتداول عضوية المجلس أكبر عدد من الدول.
 - ويراعى في اختيار هؤلاء الأعضاء ما يأتي:
- ◄ ١- مدى مساهمة أعضاء الأم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفى تحقيق أهداف الهيئة الأخرى.
 - ◄ ١- التوزيع الجغرافي العادل ما يكفل تمثيل مختلف مناطق العالم.
- ولقد ترتب على تعديل عدد الأعضاء بزيادة عدد الدول غير دائمة العضوية، أن تعدلت كذلك المادة ٢٧
 ليصبح عدد الأصوات المتطلبة لإصدار القرار الصادر عن مجلس الأمن تسعًا بدلاً من سبع.

- وغنى عن البيان أن نصوص الميثاق تقضى بأن يظل مجلس الأمن دائم الانعقاد. وتظل اجتماعاته دورية فى مقر المنظمة، ويجوز له أن ينعقد فى غير مقر الهيئة إذا رأى فى ذلك تسهيل لمهمته. كما أوضحت اللائحة الداخلية لجلس الأمن أن رئاسة المجلس تتم بالتناوب بين الأعضاء مرة كل شهر بحسب الترتيب الأبجدى الإنجليزي لأسماء الدول الأعضاء، بغض النظر عن كون الدولة دائمة العضوية أم غير دائمة العضوية. ويتم التعامل داخل المجلس باللغات الرسمية الستة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية والعربية.
- هذا ويستفاد من نصوص الميثاق إمكانية زيادة عدد المشتركين في دورات انعقاد مجلس الأمن إلى أكثر من ١٥ عضو، وذلك في الأحوال التالية:

- الحالة الأولى: وفقًا لنص المادة ٣١ من الميثاق « يمكن لأى عضو من أعضاء الأم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن الاشتراك بدون تصويت في مناقشة أى مسألة تعرض على المجلس إذا رأى هذا الأخير أن مصالح هذا العضو تتأثر بوجه خاص ».
- ◄ وللمجلس تبعًا لهذا النص السلطة التقديرية المطلقة فى تقرير مدى تأثر مصالح العضو من عدمه، ومن ثم ليس هناك التزامًا عليه بدعوة الدولة العضو للاشتراك فى المناقشة، بل المسألة متروكة لكل حالة على حدة.
- وبديهى كما هو واضح من النص أن الدولة إذا اشتركت فى اجتماعــات الجلس فليس لها حق التصويت على أى قرار يتخذه.

- الحالة الثانية: وفقًا لنص المادة ٣٢ من الميثاق لكل عضو من أعضاء الأم المتحدة ليس بعضو في مجلس الأمن أو أية دولة ليست عضوًا في المنظمة إذا كان أيهما طرفًا في نزاع معروض على مجلس الأمن، يدعى إلى الاشتراك في المناقشات الخاصة بهذا النزاع دون أن يكون لها حق التصويت. ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست عضوًا في الأمم المتحدة.
- الحالة الثالثة: وفقًا لنص المادة ٤٤ من الميثاق فإن مجلس الأمن إذا قرر استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل لديه تقديم القوات المسلحة، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إن شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من القوات المسلحة لهذا العضو.

◄ ثالثاً: قواعد التصويت في مجلس الأمن:

تعرضت لبيان أحكام التصويت في مجلس الأمن المادة (١٧) من الميثاق. فنصت في فقرتها الأولى على أن « يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد». ثم فرقت في فقرتيها الثانية والثالثة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية. فأما المسائل الإجرائية فتصدر قرارات مجلس الأمن في شأنها بموافقة تسعة من أعضائه». أيا كانت الدول المكونة لهذه الأغلبية، أي دون أن يكون من بينهم الدول الخمس الكبري. وأما المسائل الموضوعية فيشترط لصدور قرار في شأنها موافقة تسعة من أعضائه بشرط أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة. أي بأغلبية موصوفة. تسعلام إجماع الدول الخمس الكبري، وهو ما جرى على تسميته بحق الفيتو.

- ◄ التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية:
- من الجدير بالذكر أن الميثاق لم يتضمن معيارًا للتمييز بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، لذلك يتم حديد ذلك باللجوء إلى الأعمال التحضيرية، وإلى ما يجرى عليه العمل في مجلس الأمن.

◄ التفرقة بين النزاع والموقف عند التصويت:

▶ تنص المادة ٢٧/٦ - صراحة - على أنه إذا عرض على مجلس الأمن نزاع دولي لحله سليمًا، تطبيقًا لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢. وكان أحد أطراف النزاع عضوًا في الجلس - سواء بصفة دائمة أو غير دائمة - حتم عليه الامتناع عن التصويت. ولما كان لجلس الأمن. وفقًا لصريح نص المادة ٣٤ من الميثاق، أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلــي احتكــاك دولــي. أو قد يثير نزاعًا، لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شائه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي، فقد استقر الرأي على التفرقة بين النزاع والموقف فيما يتعلق بوجوب الامتناع عن التصويت، فإذا كان عضو الجلس طرفًا في نزاع معروض عليه تطبيقًا لأحكام الفصل السادس الخاص بحل المنازعات حلاً سلميًّا، أو طبقًا للمادة ٥٢/٣ ، وجب عليه الامتناع عن التصويت، أما إذا كان العضو طرفًا في موقف، معروض أمره على الجلس، قــد يــؤدي إلى احتكاكَ دولي أو إلى الإخلال بالسلم، ولكنه لا يرقى إلى مستوى النزاع، فيحق للعضو فيي هذه الحالة استعمال حقه في التصويت.

- ▶ الحق في الاعتراض والتخفيف من حدته:
- اشترطت المادة ١٧/١ من ميثاق الأمم المتحدة لكى يصدر القرار عن مجلس الأمن فى مسألة موضوعية أن يصوت لصالحه تسعة من أعضاء الجلس، على أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس الدائمة.
 - ◄ حالة امتناع أحد الأعضاء الدائمين عن التصويت:
- ◄ نصت المادة (۲۷/۱) صراحة على ضرورة موافقة تسعة من الأعضاء بشـرط أن يكـون مـن بيـنهم الـدول الخمس الكبرى، وذلك إذا تعلق الأمر بمسألة موضوعية.
- ◄ وبناء على ذلك فإن التفسير اللفظى لهذا النص ضرورة موافقة الدول الكبرى، بحيث إذا امتنعت أى دولة من هذه الدول عن التصويت يعد بمثابة اعتراض.
- إلا أن العمل جرى داخل الجلس، تنفيذًا للتصريح المشترك للدول الكبرى أثناء مـؤتمر سـان فرانسيسـكو، على عدم اعتبار امتناع العضو الدائم حائلاً دون صدور القرار، إذا ما توافرت له الأغلبيـة المطلوبـة، وذلـك على أساس أن امتناع هذا العضو عن استخدام حق الاعتراض، مع توافر إمكانية استخدامه، هـو بمثابـة موافقة ضمنية على القرار.